"رجم صليبي".. حاجزٌ للموت في الحسكة
حذيفة فتحي

نازحون يفترشون الأرض في "رجم صليبي" (العدالة من أجل الحياة)

أعلنت الأمم المتحدة في الثاني من نيسان/ابريل للعام الحالي [1]، أنّ الحرب الدائرة في سوريا، شرّدت 13.5 مليون شخص من منازلهم، وجعلت منهم نازحين داخل سوريا، بعضهم انتقل مرّتين أو ثلاث أو أربع مرّات، وهو ما دفع بسوريا إلى تصدّر قائمة دول العالم من حيث عدد النازحين داخلياً.
حالة النزوح هذه بأرقامها المرعبة، يقابلها سجنٌ مفروضٌ على المدنيين من قبل بعض القوى المسيطرة على الأرض، خاصةً في شرق سوريا. دير الزور والحسكة والرقة، محافظاتٌ تشترك فيما بينها بالطبيعة الصحراوية واللهجات والتقاليد المتقاربة والمجتمع العشائري بغالبيته، وهي جميعها مناطق كانت تتعرّض للتهميش من قبل السلطة الحاكمة التي تعُدّها "مناطق نامية" قبل العام 2011، حيث تمتاز بفقر سكانها وبساطة نمط معيشتهم، إلى أن فرضت سنوات الحرب واختلاف القوى المُتحاربة، انقساماً جغرافياً بين السكّان، وتعاملاً غير إنساني في كثيرٍ من الأحيان بين أبناء العمومة.
يُسيطر تنظيم "الدولة الإسلامية" على معظم مساحة محافظتي دير الزور والرقة، ويمنع التنظيم المدنيين في مناطق سيطرته من المغادرة إلى أراضٍ تُسيطر عليها قوى أخرى (القوات النظامية، فصائل المعارضة، الإدارة الذاتية)، الأمر الذي دفع بآلاف المدنيين إلى المغامرة بأرواحهم والاعتماد على مُهرّبين محلّيين للخروج إلى مناطق الحسكة بشكلٍ رئيسي، رغم المبالغ المالية المُرتفعة التي يترتّب عليهم دفعها.

وغالبية الذين يضطرون للاعتماد على طُرق التهريب لمغادرة مناطق سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" في دير الزور، هم مرضى، ونساء وأطفال ومُسنّين، إضافةً لعددٍ أقل من الشبّان الذين يبحثون عن فرصةٍ للعمل أو مستقبلٍ أفضل، بعيداً عن قرارات التنظيم التي تتحكّم بتفاصيل الحياة العامة للمدنيين، إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة التي ازدادت سوءاً بعد سيطرة التنظيم.

"رحلة الموت"

تواصلت منظمة "العدالة من أجل الحياة" مع بعض النازحين من دير الزور إلى الحسكة، وحصلت على شهاداتهم التي توثّق الرحلة القاسية التي مرّوا فيها.

مريم (أم بسّام)، سيدة تبلغ من العمر 65 عاماً، بدأت رحلة هروبها التي تصفها بـ "رحلة الموت"، مع مُهرِّب باستخدام سيارة من ريف دير الزور الشرقي إلى منطقة أبو حامضة (50 كيلومتر جنوب بلدة الهول بريف الحسكة الجنوبي الشرقي). بعد وصولهم إلى أبو حامضة، التقوا هناك بلاجئين عراقيين، ونُقلوا جميعاً بواسطة سيارة نقل كبيرة إلى منطقة أم البشائر، ليخبرهم المُهرّب بعد ذلك أنّ عليهم المتابعة سيراً على الأقدام للوصول إلى حاجز "رجم صليبي"، الذي تُسيطر عليه "وحدات حماية الشعب".

تقول أم بسّام: لم أعد أحتمل مواصلة المسير، فطبيعة أرض المنطقة هناك قاحلة، وأثناء رحلة الهروب، هطلت أمطار غزيرة جعلت الأرض موحلة ويصعب المشي فوقها. أعادني المُهرّب مع سيدة أخرى مريضة تبلغ من العمر 47 عاماً إلى منزلٍ لأحد أقربائه في المنطقة، وبعد خمسة أيام، طالبني المُهرّب

بدفع مبلغ 50 ألف ليرة (الدولار الواحد يُعادل 530 ليرة تقريباً) من أجل نقلي بسيارة إلى حاجز "رجم صليبي"، لكنني رفضت، لأنّ الاتفاق مع المهرّب كان يقضي بإيصالي إلى الحاجز مقابل 125 ألف ليرة فقط.

غادرت أم بسّام المنزل المؤقت بعد يومين، وتمّ نقلها بواسطة دراجة نارية إلى منطقة غير معروفة، لتتابع طريقها إلى الحاجز، بعدما دفعت 20 ألف ليرة إلى سائق سيارة أجرة.

تضيف أم بسّام: قبل الوصول للحاجز، رأيتُ أكثر من عشر جثثٍ متناثرة في الصحراء، إضافة إلى الكثير من حقائب السفر والألبسة والأغراض الشخصية لأشخاصٍ حاولوا الهروب من جحيم تنظيم "الدولة"، لكنّ الألغام المزروعة بكثافة في المناطق الفاصلة بين التنظيم و"الوحدات"، كانت بالمرصاد لهم.

"شاهدتُ امرأة وزوجها وصلوا للحاجز سيراً على الأقدام بدون مُهرّب برفقة ابنهم الشاب وطفلتهم ذات الأعوام الخمسة، كانوا قادمين من مناطق سيطرة تنظيم (الدولة) بريف دير الزور الشرقي. وقبل وصولهم لحاجز (رجم صليبي)، انفجر لغمٌ بالشاب الذي مات على الفور، وأصيبت الطفلة بجروح خطيرة وفارقت الحياة حين وصلت إلى الحاجز. طلب الوالد من عناصر الحاجز احضار جثة ابنه، وأبدى استعداده لدفع مليون ليرة من أجل ذلك، لكن دعوته قوبلت برفض من العناصر، كون المنطقة مليئة بالألغام".

تصف أم بسّام، المكان في "رجم صليبي" بالمقرف، والخيم القليلة الموجودة داخل الحاجز بالقذرة وغير الملائمة للبقاء فيها. تابعت السيدة المسنّة رحلتها إلى مخيّم الهول، الذي أشارت إلى أنه لا يُقارن بـ "رجم صليبي"، فالخيم فيه كبيرة، وإدارة المخيّم تمنح الواصلين إليه بطانية وحصير وأغطية ومياه وشاحن، إضافة للمواد الغذائية والمنظفات بشكل مستمر.

"مخيّم في الجحيم"

نازحون يحاولون صنع خيمة صغيرة ببعض الأغطية في "رجم صليبي" (العدالة من أجل الحياة)

أبو إسماعيل، يبلغ من العمر 58 عاماً، وهو نازحٌ من مدينة دير الزور إلى مدينة البوكمال بالريف الشرقي، بدأ رحلة الهروب إلى الحسكة انطلاقاً من مدينة الميادين.

يقول أبو إسماعيل: في السابعة صباحاً، انطلق بنا السرفيس مع المُهرّب، وكان عددنا 16 شخصاً (عائلتي 7 أشخاص، وعائلة شقيقتي 5 أشخاص، وعائلة أخي 4 أشخاص)، وتمّ دفع 150 ألف ليرة عن كل شخص. من مدينة الميادين، مررنا ببلدة البصيرة، وقرية الماشخ، ومنطقة التويمين، وقرية ثلجة، وصولاً إلى قرية رجم الفارس بريف الحسكة، وهي آخر نقطة وصلنا لها مع المُهرّب الذي عاد أدراجه مع سائق السرفيس.

ويضيف أبو إسماعيل: استقبلنا مُهرّب آخر من أبناء المنطقة وهو راعي غنم. أمرنا بإلقاء الحمولات الزائدة من الأغراض الشخصية، والاكتفاء بحقيبة محمولة على الكتف. طَلَبَ المُهرّب مبلغ عشرة آلاف ليرة عن كل شخص لمتابعة الرحلة إلى "رجم صليبي"، لكننا وبعد نقاشٍ طويل معه، دفعنا سبعة آلاف ليرة عن كل شخص، وانطلقنا مجدداً سيراً على الأقدام بحلول الساعة السابعة مساءً. بعد حوالي سبع ساعات من المشي السريع بلا توقّف، أخبرنا المُهرّب أنّ هذه آخر نقطة يستطيع الوصول اليها، وأنّ علينا المتابعة لوحدنا مسافة كيلومتر واحد للوصول إلى الحاجز، مع التأكيد على ضرورة أن نحمل بأيدينا قطعة قماش بيضاء اللون والتلويح بها عن بُعد. وصلنا إلى "رجم صليبي"، وبعد أن أخذ عناصر

الحاجز الهويات الشخصية الخاصة بنا، أدخلونا إلى ما وراء الحاجز العسكري، ولم تكن سوى منطقة صحراوية لا وجود للخيم فيها.
"السماء فوقنا، ولا وجود لشيء على الأرض سوى التراب. كدنا نموت من الجوع والعطش وقلة النظافة وانعدام الرعاية الصحية. بعض المتواجدين في المخيّم، يُقيمون في قبورٍ حفروها للنوم بداخلها، والآخرون يبقون في العراء".
23 يوماً بقي خلالها أبو إسماعيل ومَن معه في "رجم صليبي"، وهي فترةٌ وَصَفَ فيها تعامل عناصر "وحدات حماية الشعب" مع الواصلين والمقيمين في الحاجز بـ "السيء"، فالحالات الطبية الطارئة لا يتم التعامل معها كما تقتضي الحاجة. ويَذكر أبو إسماعيل أنّ رجُلين وصلا إلى الحاجز، الأول مصاب بالرأس والكتف الأيسر، والثاني مصاب في فخذه، نتيجة انفجار لغم بالقرب منهما خلال رحلة التهريب، إلا أنّ عناصر الحاجز اكتفوا بتضميد جراح المُصابَين دون نقلهما إلى نقطة طبية، وهو ما حصل مع امرأتين تعرّضتا للّدغ من العقارب المنتشرة في المنطقة، واقتصر العلاج على تقديم الإسعافات الأولية فقط.
رحلة النزوح الشاقة ومرحلة البقاء في "رجم صليبي" أو "مخيّم الجحيم" كما يصفه أبو إسماعيل، انتهت بتأمين "كفيل" أخرجهم إلى مخيّم الهول، بعد أن تمّ دفع مبلغ 25 ألف ليرة عن كل شخص من أفراد العائلات الثلاث.

الهول.. "مخيّم بلا رحمة"

مخيم الهول (العدالة من أجل الحياة)

في أوائل العام 1991، وبعد اندلاع "حرب الخليج الثانية" أو "حرب تحرير الكويت" من الجيش العراقي، أنشأت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مخيّم الهول قرب الحدود السورية العراقية (50 كيلومتراً شرق مدينة الحسكة). في العام 2003، أعيد افتتاح المخيّم، إثر الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نيسان/ابريل لعام 2016، عاد مخيّم الهول للعمل مجدداً، لاستقبال النازحين السوريين، واللاجئين العراقيين، الفارّين جميعهم من تنظيم "الدولة" والحرب الدائرة في مناطقهم.

ورغم الظروف المعيشية الأفضل نسبياً داخل مخيّم الهول مقارنةً بـ "رجم صليبي"، إلا أنّ الابتزاز والرشاوي وعدم مراعاة الحالات الصحية الطارئة، تُعدّ سِمَة تعامل عناصر "وحدات حماية الشعب" مع المتواجدين في الهول، وذلك رغم أنّ المخيّم يخضع بشكلٍ رسمي لإدارة مفوضية اللاجئين.

حسن. خ، شابٌ في الثلاثينيات من العمر، هرب مع صديقه وأحد أقربائه من بلدة مركدة (ما تزال خاضعةً لسيطرة تنظيم "الدولة") بريف الحسكة على الحدود الإدارية مع دير الزور، إلى مدينة الحسكة، من أجل مواصلة الرحلة والسفر جوًّا إلى المملكة العربية السعودية، لكنّ دوريةً لـ "وحدات الحماية" أوقفتهم في حيّ النشوة ونقلتهم إلى مخيّم الهول.

يقول حسن: يقوم عناصر "الوحدات" بأخذ جميع الوثائق والأوراق الرسمية والهواتف النقالة لجميع الوافدين إلى المخيّم، كما يأتون بالمدنيين ويُسجّلون أسماءهم لدى مفوضية اللاجئين، من أجل أخذ المساعدات المادية والاغاثية التي تُمنح بناءً على أسماء هؤلاء النازحين واللاجئين.

ويؤكّد حسن أنه كان شاهداً على حالتي وفاة حصلت في مخيّم الهول، نتيجة عدم سماح "الوحدات" للمرضى بالمغادرة إلى المشافي في الحسكة أو دمشق لتلقي العلاج، باستثناء مَن يدفع مبالغ مالية كبيرة، مهما كانت الحالة الصحية حرجة، مشيراً أنه يتم منع نُزلاء المخيّم من مقابلة أي مسؤول في الأمم المتحدة، لضمان عدم نقل الشكاوى والصورة السلبية لتعامل عناصر "وحدات الحماية" مع المتواجدين هناك.

"لا يوجد رحمة في الهول. عناصر (الوحدات) يأخذون من الشخص الذي يُريد المغادرة إلى دمشق عبر مطار القامشلي، مبلغ 55 ألف ليرة، بما في ذلك الأطفال، أي ضعف المبلغ الطبيعي لتذكرة الطائرة، كما يفرضون مبلغ 425 ألف ليرة لمَن يرغب بحجز تذكرة طائرة إلى السعودية".

أكثر من ثلاثين يوماً، بقي خلالها حسن ومَن معه في مخيّم الهول، إلى أن تواصلوا مع مهرّب (سمسار) متعاون مع "الوحدات"، وأخرجهم من المخيّم، مقابل 100 ألف ليرة عن كل شخص.

وحدات حماية الشعب ومفوضية اللاجئين.. مسؤولية مشتركة

حمّل مصدر مُتابع لمنطقة "رجم صليبي" ومخيم الهول، فضّل عدم ذكر اسمه، مسؤولية الأوضاع السيئة في المنطقتين المذكورتين، إلى مفوضية اللاجئين. فحسب ما ذكر المصدر، فإنّ "الإدارة الذاتية" افتتحت نقطة طبية على نفقتها، وتُقدّم المساعدات وكل ما بوسعها حسب امكاناتها، مُضيفاً أنّ المسؤولية الأولى والأخيرة تقع على عاتق مفوضية اللاجئين، في نقل و ترحيل النازحين واللاجئين، سيّما وأنّ القوات النظامية غير متعاونة بتقديم رحلة طيران جويّة ولو بشكلٍ أسبوعي، لنقل الراغبين بالسفر إلى دمشق.

ويبعد "رجم صليبي" عن مناطق سيطرة تنظيم "الدولة" حوالي أربعة كيلومترات، وهو حاجزٌ يصفه المصدر بأنه مرحلة مؤقتة، والمنفذ الوحيد، إن كان للاجئين العراقيين القادمين إلى سوريا، أو للنازحين السوريين الهاربين من دير الزور والرقة.

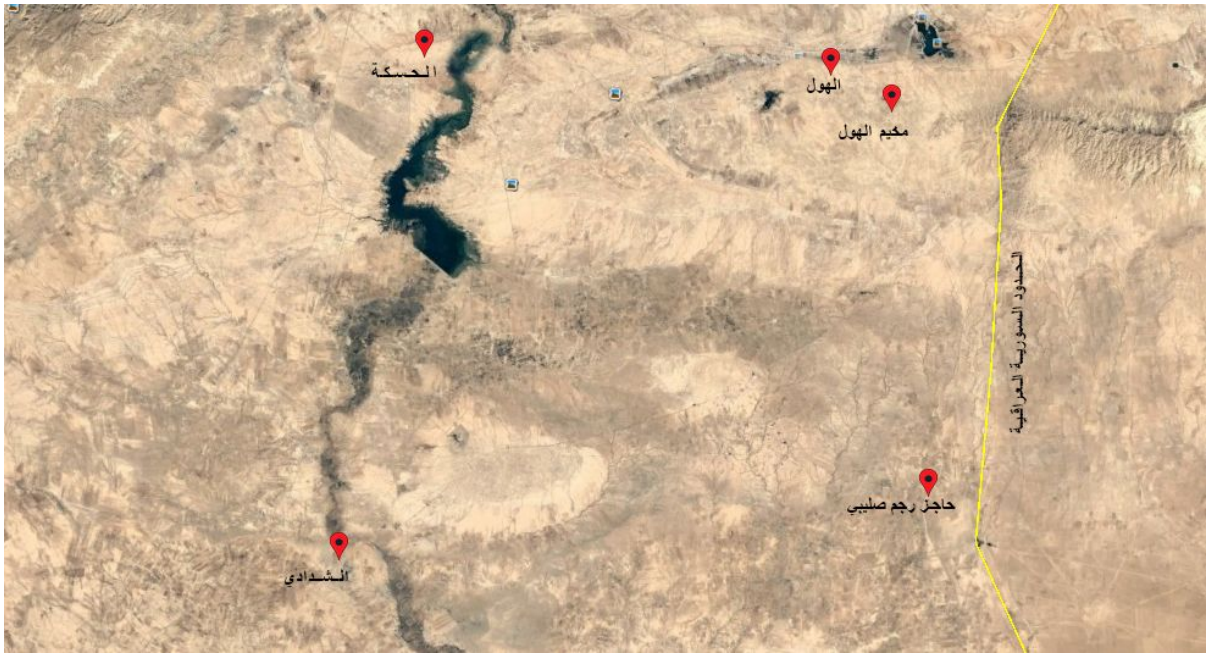

ويؤكّد المصدر أنّ 50 إلى 60 عائلة تصل يومياً إلى "رجم صليبي"، وأنّ مفوضية اللاجئين التي تُشرف على النقطة الحدودية من ناحية أمور النازحين واللاجئين، تقوم بمعدّل مرّتين إلى ثلاثة في الأسبوع بترحيل عددٍ من الواصلين ليتم نقلهم إلى مخيّم الهول، مُشيراً أنّ المسافة بين المُخيّمين حوالي 40 كيلومتراً، وهي منطقة عسكرية تخضع لسيطرة "وحدات الحماية"، التي لا تستطيع نقل أي شخص من دون أمرٍ عسكري يصدر عن "استخبارات الوحدات"، يُضاف لها فترة انتظار تجهيز الخيم اللازمة لاستقبال الوافدين الجُدد في الهول.

"لا خيم، لا كهرباء، لا ماء، لا غذاء، لا وسائل اتصال. فقط صحراء قاحلة، يصنع النازحون واللاجئون من بعض الأكياس وقطع القماش أغطيةً للقبور التي يُقيمون داخلها".

ويتّسع مخيّم الهول لحوالي خمسة آلاف شخص، لكنه يضمّ أكثر من عشرين ألف مدني بين نازح ولاجئ، ستون بالمائة منهم نساء وأطفال ومُسنّين، وهو ما يُشكّل عائقاً أمام متابعة جميع الحالات المرضية وعلاجها، على اعتبار أنّ نقطةً طبية وحيدة تتواجد في المخيّم، ويعمل فيها طبيب مناوب وصيدلي وممرَّضين فقط.

وأفاد المصدر نقلاً عن أطباء في مستوصف مخيّم الهول، أنّ حالتي وفاة حصلت في مخيّم الهول، وحالة وفاة واحدة فقط في "رجم صليبي"، مُبيِّنا أنه كان شاهداً في زيارتين له للمخيّم، على لقاء مفوضية اللاجئين بنازحين من دير الزور والرقة والاستماع لشكواهم.

وحتى يتمكّن المُقيم داخل مخيّم الهول من المغادرة، يتوجّب عليه إما تأمين "كفيل" (شخص مُقيم في مناطق "الإدارة الذاتية")، وإما الحصول على تذكرة طائرة للمُغادرة من مطار القامشلي إلى مطار

دمشق، حيث أشار المصدر أنّ أكثر من نصف النازحين في الهول لا يريدون البقاء في الحسكة في حالة خروجهم من المخيّم، فالوجهة دمشق أو المغادرة خارج سوريا.

تُشير التقديرات بحسب ناشطين [2]، إلى نزوح حوالي 390 ألف مدني من أبناء محافظة دير الزور، ونزوح قرابة 140 ألف مدني من محافظة الحسكة، خلال السنوات الست الماضية. ويُعدّ تنظيم "الدولة" السبب الرئيسي في مخاطرة النازحين بأرواحهم والاعتماد على مُهرّبين محليين، للوصول إلى مناطق تخضع لسيطرة قوى أخرى.

---

[1]: كلمة ألقتها كيلي تي. كليمينتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، خلال زيارة للكويت في الثاني من نيسان/ابريل 2017.
[2]: دراسة استقصائية أصدرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن عدد النازحين من المحافظات السورية، في العام 2016.